المقاربات النظرية في معالجة مشكلات التنمية المستدامة

الأستاذ/ يوسف بالنور
جامعة الوادي

Résumé

Il a été une période de controverse au sujet de la relation entre l'environnement, le développement, et que la complexité de cette question et l'intersection des intérêts des nombreux bénéficiaires des avantages de la matière au détriment de l'environnement et le milieu social, la relation entre ces deux raciale vital comprend plusieurs questions, y compris sociale, économique, historique et politique, au début, les gens croient que les intérêts l'environnement ne concorde pas avec les objectifs de développement, en particulier dans les pays industrialisés, mais il est devenu les concepts et les enjeux liés à l'environnement et au développement claire et devenir dire les ressources naturelles limitées de la planète impopulaire, et la capacité d'absorption de l'environnement des systèmes est devenue largement d'accord sur le développement de manière à atteindre les objectifs de développement durable.

Dans ce contexte, a confirmé la plupart des expériences dans le cadre de la recherche de développement que la poursuite de la croissance économique souvent au détriment du développement social et la préservation de l'environnement marin, et que les considérations de soldes financiers et la stabilité macro-économique a été dominée par des considérations aspects de l'évolution structurelle, sociale, humaine et environnementale liés, et il devient est nécessaire de mettre l'accent sur les choses les plus importantes:

A- importance de cristalliser une vision à long terme du développement durable qui prend en compte le développement de l'environnement social et de l'écosystème.

B- et de l'urgence sur la contribution de l'Etat à la mise en œuvre de cette politique, en raison de sa possession des capacités de la physique et politique, car il lui permet d'imposer cette vision sur toutes les entités économiques, tant au niveau du secteur public ou privé.

c- Et puis en mettant l'accent sur la résolution des problèmes de l'environnement, en particulier la participation du public est active et volontaire sont importantes pour le développement durable.

مقدمـــة

منذ أن تطور الإنسان وأكتشف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبها له الله لينتفع بها ويستغلها لأغراضه الشخصية , تطور كذلك تعامله مع البيئة التي يعيش فيها , وكلما تقدم في هذا التطور كلما تعقد ذلك التعامل بينهما , فمن طور الإنسان المستعمل للموارد الطبيعية في شكلها الخام ، أنتقل إلى طور تحويل المادة إلى شكل قابل للإستعمال خصوصا مع دخوله عصر الصناعة حيث أزداد ضغطه على البيئة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تنمية وإنتاج وإستهلاك , وأصبح يستغل هذه الموارد بشراسة ، فنتج عن هذا الإستغلال الكثير من المشاكل الناتجة عن سوء تدبير الإنسان للبيئة ومحيطها ، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة ولكنها تفاقمت لتصبح إنشغالا دوليا ، وذلك لما لها من تأثير على الحياة بجميع أشكالها ، ولعل أكثر البلدان تضررا من المشكلات البيئية هي الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية ولا على صعيد العلاج .

لقد أضحى حقيقة التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية في إستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية مشكلة عالمية تؤرق الجميع ، ولذا كان على مفهوم "التنمية المستدامة" أن يدخل بقوة داخل مضامين العمل البشري حتى يمكن أن يضع لنا حدا للمشكلات المتفاقمة للبيئة والمحيط الطبيعي ، إن أحد أفضل التعريفات العملية الملائمة "للإستدامة "يمكن أن تتمثل في تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الإقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على إستيعابه ، مع ربطها بإحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة ، بشرط أن تكون تلك الإحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية والمادية والكيميائية والحيوية ، أي أن هناك قيدا مزدوجا على التنمية المستدامة ؛ يرتبط جانب منه بأداء العمليات الطبيعية ، أما الآخر فيتعلق بالإيفاء بالإحتياجات الموضوعية ، فضلا عن الإحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية ، ويمكن إعطاء تعريف آخر "التنمية المستدامة" هو أنها تمثل العلاقة بين النشاط الإقتصادي وإستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وإنعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع ، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الإقتصادي وترشيد إستخدام الموارد الطبيعية ، بما يؤمن إستدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطورها وإنسجاما مع هذه التعاريف ، ينبغي التأكيد عند معالجة المشكلة البيئية على ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي :

أ- توازن جغرافي : ويمثل التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب .

ب- توازن بيئي : ويمثل التوازن بين الكائنات الحية .

ج- توازن بشري : يمثله التوازن بين الأجيال .

وهذا يعني ضمنيا العمل على تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد بعناية ، يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية على النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة . فما ينبغي العمل على إستدامته هو ذلك الوضع المتوازن بين إحتياجات الإنسان والطبيعة ، حيث يجب الإيفاء بمعظم إحتياجات الطبيعة لأن تحقيقها يعتبر أمرا حاسما للبشر .

إشكالية الموضوع :

لقد قام منذ فترة جدل كبير حول علاقة البيئة بالتنمية ، وذلك لتعقد هذه القضية وتقاطع مصالح كثير من المستفيدين بالمنافع المادية على حساب البيئة والمحيط الإجتماعي ، فالعلاقة بين هذين العنصرية الحيويين يشتمل على عدة مسائل منها الإجتماعية والإقتصادية والتاريخية والسياسية ، ففي البداية كان الناس يعتقدون أن المصالح البيئية لا تتفق وأهداف التنمية وخاصة في البلدان الصناعية ، لكن الآن أصبحت المفاهيم والمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية أكثر وضوحا وأصبح القول بمحدودية الموارد الطبيعية في هذا الكوكب تحظى بالقبول ، كما أن الطاقات الإستيعابية لأنظمة البيئة أصبح الكثير يتفق على تطويرها بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .

وفي هذا الإطار أكدت كثير من الخبرات في إطار بحوث التنمية أن السعي لتحقيق النمو الإقتصادي ، كثيرا ما جرى على حساب التنمية الإجتماعية والحفاظ على المحيط البيئي ، وأن إعتبارات التوازنات المالية

وإستقرار الإقتصاد الكلي قد طغت على الإعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والإجتماعية والبشرية والبيئية للتنمية وعليه يصبح من الضروري التأكيد على أمور أهمها :

أ- أهمية بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية المستدامة التي تراعي تنمية المحيط الإجتماعي والبيئي .

ب- والإلحاح على مساهمة الدولة في تنفيذ هذه السياسة ، بحكم إمتلاكها للقدرات المادية والسياسية ، إذ تسمح لها بفرض هذه الرؤية على كل الهيئات الإقتصادية سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص .

ج- ثم التأكيد على معالجة مشاكل البيئة وبخاصة المشاركة الجماهيرية التطوعية الفعالة تعد أمور مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة .

وبهذه الإعتبارات جميعا يمكن تحقيق فعالية أكبر في تنفيذ إستراتيجية تنموية مستديمة ، وفي توفير مقاربة شاملة تضع برامج مثلى بإمكانها أن تجابه تحديات التنمية ، وتبلور إطار كلي يتكامل فيه الجانب الإقتصادي والمالي مع الجانب الهيكلي والإجتماعي والبشري والبيئي ، وبما أن هناك العديد من الحقائق التي تؤكد لنا الكثير من دلالات التنمية المستدامة ، بأبعادها المختلفة لا يمكن إنكارها ، نذكر منها على سبيل المثال :

أ – محدودية الموارد في الأرض : ومن ثم يصبح من الضروري المحافظة على الموارد والحيلولة دون إستنزافها ، وإشباع الحاجة منها دون هدر وإسراف ، إذ أن من قيم الأخلاق الإنسانية الرفيعة أننا مطالبون بإشباع حاجاتنا من الموارد دون إسراف أو تبذير .

ب- إدارة الموارد وإستغلالها برشد وعقلانية : إذ يعد مبدأ الإعتدال والرشد في التسيير أحد المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها سلوك الإنسان الراشد والمتوافق مع محيطه الإجتماعي والبيئي .

ج- البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع : فالبيئة والموارد هي حق لجميع الناس، وبالتالي فإن واجب الجميع المحافظة عليها ، يقول تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" .

د- استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة : فالعدل أساس الملك والتملك ، والمساواة بين فئات المجتمع أساس إتاحة الفرص أمام الجميع للعمل والإنتاج .

هـ- التجديد والتعويض البيئي : وهذا هو محك التنمية المستدامة ، التي تقوم على التفكير في حق الأجيال اللاحقة في الإنتفاع بمنافع الطبيعة وثرواتها وتكريس بيئة نظيفة ونقية .

وفي الأخير إذا كانت التنمية المستدامة تعني ذلك الحد الأمثل من التداخل بين أبعاد مختلفة إقتصادية وبيئية وإجتماعية وحتى سياسية ، يمكن القول أن المشكلة الأكثر وضوحا في هذا المجال تتمثل في التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية لإستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية للإيفاء بتلك النشاطات ، وعليه يمكن إعتبار أنه في معالجة الإنعكاسات السلبية على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، تكمن إشكالية البحث في كيفية تحقيق التنمية المستدامة دون إلحاق الضرر بالبيئة ، وفي خضم هذا النقاش ووفقا للإعتبارات الآنفة الذكر يمكننا طرح التساؤل التالي : ما هي المقاربة النظرية الأفضل التي بإمكانها صياغة مقترحات أو وضع برامج فعالة لحل مشكلات البيئة ومسائل التنمية المستدامة ؟

المقاربات النظرية :

إذا أعتبرنا أن التنمية المستدامة في جوهرها هي "التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها" ، وذلك يتطلب أحد أمرين لا ثالث لهما ، أولا : المحافظة على الموارد الطبيعية قدر المستطاع ، وثانيا : حماية الأنساق البيئية والحفاظ على جمال الطبيعة ، وهذا بدوره يتطلب منا تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة حجم الموارد ، وهذا لسد الفجوة بين العرض والطلب من الموارد الطبيعية المتاحة من جهة ، وتحقيق توافق في وسط بيئي ملائم للناس من جهة أخرى ، فعملية تحقيق التوازن بين المطلوب من الموارد والمعروض منها في وسط بيئي وطبيعي جيد ، هو الذي يحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة ، ولكن كيف يمكن تحقيق هذا الهدف المقصود من وراء التنمية المستدامة ؟ والإجابة على هذا السؤال هو الذي يمكن أن ينتج عنه حلا ما لمشكلات البيئة وللتنمية المستدامة ، وتبعا للرؤى والنظريات المختلفة والتي وضعت لنفسها عدة تعريفات للتنمية المستدامة فإنها قد أتفقت على عدد من المعايير المشتركة ، يمكن أن نبرزها فيما يلي :

أ- أن التنمية المستدامة ذات معيار زمني ، أي أنها تمثل ظاهرة عبر جيلية ، بمعنى أنها عملية تحويل للإفادة من موارد الطبيعة من جيل إلى آخر ، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة حسب هذه الرؤية يتراوح بين 25إلى 50 سنة .

ب- أنها ذات معيار مكاني ، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت بين (مستوى عالمي وإقليمي ومحلي) ، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي .

ج- كما تعد المجالات المتعددة معيارا ثالثا للتنمية المستدامة ، حيث تتكون من ثلاثة مجالات على الأقل : إقتصادية وبيئية وإجتماعية ثقافية .

فالتنمية الإجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور المجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة ، أما التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية ، أما محور إهتمام التنمية الإقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الإقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية .

فحسب التحليل السابق ، نجد أن الكفاءة هي المبدأ الرئيسي في التنمية الإقتصادية المستدامة ، في أن العدالة تعتبر محور التنمية الإجتماعية المستدامة ، بينما تؤكد التنمية البيئية المستدامة على القدرة الإحتمالية للأرض على تجديد مواردها ولكن لا يزال هناك جدلا واسعا حول وسائل ضمان إستقرار الأجيال القادمة بفرض نفسه اليوم ، فالتفسيرات المتعلقة بكيفية تنفيذ برامج "التنمية المستدامة ومسائل الحفاظ على البيئة" تتباين ما بين رأى ومقاربات متعددة ، يمكن تلخيصها في ثلاث مقاربات أساسية :

- المقاربة الأولى : التي تتبنى المعالجة الإقتصادية البحتة ، ويركزون على طرح التساؤل التالي : هل بإمكان التقدم التكنولوجي كعامل إقتصادي أن يرفع من كفاءة إستغلال الموارد الطبيعية ، مما يؤدي إلى زيادة حجم

الإحتياطات الإقتصادية التي تدخل كعوامل في التنمية المستدامة ، التي تراعي حظ الأجيال اللاحقة في الإنتفاع بمنافع وطيبات الأرض ومن ثم العمل على الحفاظ على بيئة نظيفة تكون في خدمة الإنسان ؟

وإذا علمنا أن :

أ- النمو الإقتصادي : هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت .

ب- التنمية الإقتصادية : هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الإقتصادي ، إذ تعبر فضلا عن ذلك على مجموعة من المفاهيم أخصها :

- تحسين نوعية حياة السكان . - تحسين المهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات .

- تحسين الحقوق المدنية والحريات .

هذه التعاريف المتعلقة بالنمو والتنمية لا تتضمن الأفكار المتعلقة بالإستدامة البيئية ، وقد لفت علماء الإقتصاد البيئي إهتمام علماء الإقتصاد التقليديين إلى الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها وسنتعرض لأشهر النظريات في هذا المجال :

1- نظرية تعديل السوق(1) :

وهي نظرية تحث على إعتبار البيئة ومؤثراتها ضمن عناصر العملية الإقتصادية نفسها ، عكس ما تراه النظرية الإقتصادية الكلاسيكية التي كانت تعتقد أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الإقتصادي ، وعليه عوملت كل النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية ، وأن كل الموارد الطبيعية (كالماء ، الهواء ، الطبيعة الفسيحة ، وأمثالها) على أنها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة ، وعليه فقيمتها الإقتصادية منعدمة أي أنها عوامل خارجية لا يمكن أن تؤثر في سير العملية الإقتصادية ، وهذا النمط من التفكير نتجت عنه أخطاء فادحة في تسيير النظام الإقتصادي .

وعليه أكد "مارشال" "A. Marshal" أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الإقتصاديين ، وقدم مفهوما جديدا سماه "الإقتصاد الخارجي". ومن ثم فرضت قضايا التنمية المستدامة نفسها وأدرك العالم قيمة البيئة ودورها في تطوير حياة الناس ، حيث شعر كثير من المختصين في تسيير الشأن العام قيمة العناصر البيئية ودور التنمية المستدامة في تطوير الإقتصاد والرقي بحياة الجماهير ، وعلى هذا أكد الكثير من علماء الإقتصاد والإجتماع والبيئة أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الإقتصاديين ، ومنه بات لزاما أخذ الموارد الطبيعية بعين الإعتبار في العملية الإقتصادية وتناولها كمؤثرات فاعلة ، ما يتطلب بالتالي تعديل نظرية إقتصاد السوق والمعادلات التي قام عليها .

2- نظرية الإستدخال(2) :

وهي نظرية تقوم على فرض ضريبة عن التلوث ، حيث أقترح "آرتير بيجو" "A.pigou " منذ العشرينات من القرن العشرين فرض رسوم ومساعدات ، كتعويضات يدفعها أصحاب المصانع المنتجة للنفايات الملوثة والمضرة بالبيئة ، إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة ، لتخصص تلك الرسوم والمساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة .

3- نظرية حقوق الملكية(3) :

وهي نظرية تركز على التفاوض المشترك لمنفعة جميع الأطراف وهي من إقتراح "رونالد كواز" ، حيث أنتقد مقترح فرض ضريبة خاصة لمكافحة التلوث ، وأقترح حلا أقل تشددا ليترك مجالا واسعا لقوانين المنافسة ، وقد أنطلق من مبدأ "الحق في الملكية والتصرف فيها" وأن المواد البيئية ليست ملكا لأحد ، وعليه يرى أنه من الفائدة الإقتصادية أن يقتنع جميع الأطراف للوصول إلى حالة من التفاوض للإتفاق حول الحد الأقصى لمستوى التلوث .

4- نظرية الموارد الناضبة(4) :

صاحب هذه النظرية هو الإقتصادي "هارولد هوتلينغ" ، حيث قام سنة 1931 بنشر دراسة حول "إقتصاديات الموارد الناضبة" ، وهي نظرية تدور حول حق الأجيال القادمة بالإنتفاع بخيرات الطبيعة ، وتعني في جوهرها ؛ ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في الموارد الناضبة عند القيام بعمليات إستغلالها ، وهو الأساس النظري الذي أنطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة ، الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين ويمكن شرح هذه النظرية بشكل مبسط في التالي : أن قرار إنتاج أي سلعة ناضبة كالبترول مثلا ، يجب أن يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة ، حيث أن إنتاج برميل نفط اليوم يمنع من إنتاجه في فترة أخرى في المستقبل ، وفي هذه الحالة يجب على ملاك المورد الناضب ، أن يأخذوا في إعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند إتخاذ قرارهم بالإنتاج .

7- نظرية النمو الداخلي(5) :

خلال نهاية العقد الثامن وبدايات العقد التاسع من القرن العشرين ، تغيرت نظريات النمو الإقتصادي بصفة عامة ، وتحولت إلى ما يسمى بنظريات النمو الداخلي ، حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية ، ومن ثم رأت نظرية النمو الداخلي بضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الإقتصادي بصفة عامة ، وأعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الإستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم ، وإتجاه المؤسسات الإقتصادية لدعم الإبداعات والإختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي ، ومن ثم معالجة السلبيات التي يمكن أن تحدث من عملية التنمية والتطوير الإقتصادي .

- المقاربة الثانية : وهي التي تدعو إلى إعطاء أولوية لحماية أكبر للبيئة ، والسؤال المهم عندهم هو : هل تعني التنمية المستدامة أن نعطي الأولوية فقط للمعايير الإيكولوجية التي تسيِّر العلاقة بين المحيط والمجتمع ، وأن نولي الطبيعة أسبقيتها على الإنسان الذي لا يعد إلا جزاً منها ، وأن نلزم أنفسنا بإحترام حقوق الكائنات غير البشرية في محيط بيئي مثالي ؟

وظهرت عدة نظريات ضمن هذه المقاربة أشار من خلالها بعض العلماء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما ، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي ، وتطرح هذه المقاربة تساؤلا مهما وهو: هل يمكن إعتبار النمو الإقتصادي مطلبا أساسيا للحفاظ على سلامة البيئة والمحيط الطبيعي ؟ على إعتبار أن بعض النمو يكون عادة مساعدا على منع التدهور البيئي ، وبخاصة تطوير التقنيات النظيفة كالطاقة الشمسية

والتجهيزات الحديثة الخالية من بعض المواد السامة وغيرها ، ولكن في هذا الإطار ينصح بتجنب التقنيات والنمو الذي يضر بالبيئة ، وعلى علماء الإقتصاد أن يولوا مزيدا من الإهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ، وهي تتمحور ضمن نزعتين :

أولا : نظريات ذات نزعة محافظة :

والتي يعتقد أن أصحابها ينتابهم نوع من الحنين إلى الطبيعة النقية العذراء ، من هذا المنطلق فهم ينادون بأسبقية الطبيعة على الإنسان ، من بين أهم النظريات التابعة لهذه النزعة :

1- نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية(6) :

تفترض هذه النظرية مبدأ أولوية الطبيعة على الإنسان ، ولقد روج لهذا المبدأ "ألدو ليوبولد" وبعض الحركات الأنجلوساكسونية ، وتقوم هذه النظرية على رفض أية تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا يستوحون فكرة إحترام حقوق الكائنات غير البشرية والتنديد بكل هيمنة بشرية عل الطبيعة .

2- الحركة الأمريكية المحافظة(7) :

لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي "تيودور روزفلت" "Theo Dore Roosevelt" ومن حوله ، تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين عامي 1890 و1920 ، حيث أنه وفقا لما ذهبت إليه هذه الحركة ، فإن النمو الإقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي ، وأن الإسراع الكبير في إستخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة ، وعليه أوصت هذه الحركة على أنه كلما كان إستخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان الأمر أفضل ، وأن التحكم والإشراف الحكومي على إستخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه .

ثانيا : نظريات ذات نزعة متشائمة :

فهي وإن إعترفت ضمنيا بضرورة مستوى معين من النمو الإقتصادي ، إلا أن إفراط هؤلاء في التشاؤم حول محدودية الموارد الطبيعية وما يهدد هذه الموارد من نمو في الطلب ، إضافة إلى عدم إقتناع هؤلاء بالدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة عمر الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة عموما ، كل هذا جعلهم يعتقدون أنه يشكل خطرا على إستمرار البشرية ، وأبرز النظريات التي تتبع هذه النزعة :

1- نظرية الركود(8) :

يعتقد "أ.هانسن" "A. Hansen" كبقية أنصار نظرية الركود الإقتصادي ، أن التقدم الإقتصادي على المدى الطويل سيكون مجرد نارا على القش ما يلبث حتى ينطفئ ، ويعتقد أن من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من إكتشافات لعناصر التقدم الإقتصادي (كالبخار والكهرباء ثم البترول وغيرها) ، غذت بصورة مستمرة الآلة لتحسين الإنتاج الزراعي والصناعي ، ومع إستنزاف هذه العناصر فإنه يصبح على الإنسانية اليوم أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها وأن تدخل في فترة ركود نسبي ، حتى تحل

مشكلتها بخصوص البيئة ونضوب موارد الطبيعة ، حتى تحقق الإنسانية لنفسها التوازن البيئي المطلوب وتكون أكثر عدالة وإنصافا للطبيعة والمجتمع .

2– نظرية حدود النمو لنادي روما(9) :

في عام 1972 وضع "نادي روما" تقريرا حول "حدود النمو" ، قدم هذا التقرير نموذجا جديداً بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية بإستخدام خمس متغيرات عالمية وهي : السكان ، الغذاء ، التصنيع ، الموارد الناضبة ، والتلوث . وقد كانت كل هذه التنبؤات مفرطة في التشاؤم ، حيث تنبأ بأن مستقبل معدلات نمو سكان العالم والإنتاج الغذائي ودرجة التصنيع ، سوف تنمو في البداية بشكل أسى Exponentially ، إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم ، وسوف يحدث هذا الإنهيار بسبب وصول الإقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في إستخدام الموارد الناضبة والإنتاج الزراعي والتلوث المفرط ،كما تنبأ هذا التقرير بنضوب نحو إحدى عشر معدن قبل نهاية هذا القرن ، ومن تلك المعادن : البترول ، الغاز الطبيعي ، النحاس ، الذهب ، الرصاص ، الفضة ، الزنك ، والقصدير . وفي عام 1972 إنتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم "نظرية حدود النمو"، وكان من أهم ما توصلت إليه تلك النظرية ما يلي :

أ– أنه إذا أستمرت إتجاهات النمو الحالية في كل من السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع ، وإستنفاد الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير ، فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما ؛ خلال مائة عام على الأكثر .

ب– يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة ، وإيجاد حالة من التوازن البيئي والإستقرار الإقتصادي ، إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن .

ج– مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنبهر به ، هدفاً آخر وهو هدف التوازن في إستخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها ، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع "حدوداً للنمو" .

إلا أن الواقع العملي قد أثبت بعد ذلك فشل تلك التنبؤات ، وذلك بإرتفاع معدلات إنتاج وإحتياطات البترول والغاز وكثير من الموارد الطبيعية على وجه الأرض ، ومن ثم أعترض العديد من الإقتصاديين بقوة على هذه النظرية ، ووجهوا لها عدة إنتقادات من أهمها :

– أن هذه النظرية لم تقم على بيانات إحصائية مدققة ، حيث أعتمد أصحابها على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو في العالم .

– كما تجاهلت النظرية نظم الأسعار وتحركات إقتصاد السوق ، مما يمكن إعتباره إمتداداً لأفكار "مالتس" التشاؤمية .

ثالثا : نظريات ذات نزعة متفائلة :

1– دراسة "برانت وموورس"(10) :

في دراسة عن الندرة والنمو الإقتصادي أعدها إثنان من الإقتصاديين الأمريكان هما "برانت" و"مورس" سنة 1963، تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية ، وذلك بهدف إختبار فرضية

زيادة ندرة الموارد الطبيعية ، فكانت النتائج مدهشة إلى حد كبير ، حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد إنخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة من 1870-1957.

ويمكن تبرير هذه النتائج حسب الإقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة إستغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى إنخفاض في تكاليفها ، ما يقود إلى زيادة حجم الإحتياطات الإقتصادية .

2- نظرية GAYA(11) :

ويعد "جيمس لوفلوك" مؤسس هذه النظرية ، وينطلق من فكرة أن الأرض جسما حياً ضخما قادرا على الإستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان ، فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءاً منها ، فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد إحتياجات الأجيال الحالية واللاحقة ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن المعايير الإيكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية والإجتماعية .

- المقاربة الثالثة : وهي التي تولي إهتمام لعناصر متكاملة تتمثل في دمج العنصر البيئي مع العنصر الإجتماعي الثقافي والعنصر الإقتصادي التصنيعي ، وتساؤلها الرئيسي يتمثل في : هل يمكن إعتبار أن التنمية المستدامة ذلك الحد الأمثل من التداخل بين كل هذه الأبعاد المختلفة من إقتصادية وبيئية وإجتماعية وحتى سياسية ؟ ويمكن إدخال مجموعة من النظريات ضمن هذه المقاربة ، منها على سبيل المثال :

1- نظرية التنمية الدائرية المتراكمة(12) :

وضع هذه النظرية الإقتصادي السويدي "جونر ميردال" "Goner Myrdal" ، تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها ، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الإقتصادية والإجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز"center" والذي تمثله عادة المناطق الحضرية والهامش "periphery" والذي تمثله الأرياف ، ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي :

أ- الآثار الخلفية السالبة : وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف والهوامش وتتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز ، والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش .

ب- الآثار الإنتشارية الموجبة : وهي عمليات تنشط في مناطق المركز بإتجاه الهوامش أو الأطراف ، وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش ، فمثلا يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف ، ولكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي ، وتعتمد سرعة ودرجة إنتشار الآثار التنموية من المركز إلى الهوامش على المستوى التنموي للمركز ، فكلما كان هذا المستوى أفضل كانت سرعة ونوع وحجم الآثار الإنتشارية بإتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة .

وبهذا الشكل تحدث التنمية المتراكمة من خلال توطن الصناعة والتقنية ، مما يخلق فرص عمل جديدة ومداخيل إضافية جديدة ، مما يعمل بدوره على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة ، التي تمثل مدخلات رئيسية لهذه الصناعات ، وتستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المدينة (المركز) ، مما يؤدي لنموه وإتساع أسواقه على حساب هوامشه ، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الإجتماعية والإقتصادية ، خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي لإيقاف هذه الفوارق ، وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية .

2- نظرية التحيز الحضري(13) : وضعها "ميخائيل لبتون" "M.lipton" حاول من خلالها الإجابة على السؤال التالي : لماذا يبقى الفقراء فقراء ؟ وبالرغم من أنه خرج من قبل العديد من الدراسات الإقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة ، نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها ، لقد حاول "ليبتون" في نظريته تفسير سبب بقاء وإستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الإجتماعية والسياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الإقتصادية ، حيث يرى "ليبتون" أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية ، بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة .

والفرضية الأساسية في هذه النظرية تقول : بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية يعكس أولوية حضرية أكثر منها البحث عن تحقيق المساواة بين المدينة والريف ، بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها دون إنصاف ، بما فيها القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاع الصحة والتعليم ، وهذا يقودنا إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول دون تدفق الآثار الإنتشارية الإيجابية بين الأطراف والمركز .

3- نظرية النظام العالمي(14) : يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الإزدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة ، وهذا كما يرون يرجع بالأساس إلى أن بنية النظام العالمي وفق المنطق الرأسمالي تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة ، ومن هنا فأصحاب هذه النظرية ينادون بأن تقلم الدول الرأسمالية أظفارها من أجل القضاء على شقاء وعذاب ملايين البشر في العالم .

4- نظرية النمو الاقتصادي الأمثل(15) : يمكن إعتبار هذه النظرية في صيغتها التي قدمها "فرانك رمزي" "Frank Ramsey" وطورها آخرون من بعده ، هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي ، فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات ، على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال ، يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر ، على أساس أن الرفاهية الإجتماعية هي في المحصلة مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال .

و لقد واجه المنهج النفعي لهذه النظرية العديد من الإنتقادات من جانب "جون رولز" ، حيث برهن على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط ، إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع ، بمعنى أن تعظيم الرفاهة الإجتماعية لابد أن يتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع . ويعتقد

"رولز" أنه ليس من الممكن في الوقت الحالي بأي حال من الأحوال ، أن نعرف حدودا دقيقة لمعدلات الإدخار اللازمة للوصول إلى معدل تراكم رأسمالي معين ، على إعتبار أن الرفاهية تتحقق من خلال رفع معدلات التراكم الرأسمالي ، وكيف أن رفع التراكم الرأسمالي ورفع مستويات المدنية ، لابد أن يتم من خلال مشاركة كل الأجيال ، ومن هنا فإن تعاليم المنهج النفعي تقول أنه حتى فقراء الجيل الحالي لابد أن يقدموا تضحيات أكثر ، حيث أن تلك التضحيات سوف تؤدي إلى زيادة منافع فقراء الجيل القادم ، وذلك حيث أنه من البديهي أن الخسائر في منفعة جيل من الأجيال لابد وأن توازى منافع جيل آخر .

الخاتمة :

ويمكن من خلال هذا العرض لجملة المقاربات النظرية يتضح لنا أن هناك إستشكال مهم ألا وهو : هل أن مشكلة التنمية المستدامة وما يتبعها من قضايا البيئة هي من قبيل أزمة وعي عند الإنسان بمعنى أنها مشكلة أخلاقية ثقافية أم أنها أزمة إقتصادية بحتة ؟ يقول "ليستر براون" "Lester Brown" بهذا الشأن : "إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن 21 ، أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الإحتياجات الإنسانية ، ويقول "براتراند راسل" "Bertrand rassel" : "علينا أن نتذكر إنسانيتنا وننسى ما عداها ، ويجب أن ندرك دائما بأن الثقافة هي حجز الزاوية في كل عمل إنساني" .

ومنذ ظهور تقرير مستقبلنا المشترك وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم مؤتمرات وندوات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة ، تلاحقت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات ، منها :

- مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو البرازيلية في 1992 ونتجت عنه الأجندة 21 .
- الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة (21) المنعقدة من قبل الأمم المتحدة سنة 1997.
- ندوة إستراتيجيات التنمية المستدامة التي عقدتها الأمم المتحدة بغانا في سنة 2001 .

وبمراجعة أدبيات هذه الفعاليات الدولية تبين أن العالم يواجه مشاكل بيئية مختلفة ، ناتجة عن غياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية وليس نقص الموارد ، إن المشكلة كما تقول اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير 1989 لا تقتصر على إستنزاف الموارد الطبيعية فحسب ، بل تكمن أيضا في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر ، وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى المناطق والدول وفيما بينها ، والتي تتمثل في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك ، نتيجة لغياب العدالة الإجتماعية على الصعيد العالمي .

الهوامش

1 - michel bassend : metrobsation crise ecologique et développement durale ,France.sn imprimeur 2000,p99-100.

2- Toladidia thombiano : Economie de l'environnement et des ressources naturelles , l'harmattan, Avril 2008,p37.

3 -op cit . p: 35.

4- فاطمة أحمد حسن: الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك ، رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة القاهرة ، 2006، ص 9.

5 – فاطمة أحمد حسن، نفس مرجع ، ص 20، 21.

6- Beat burgenmrier. économie de développement durable : de boech 2 édition, Belgique 2005. p196

7- فاطمة أحمد حسن ، مرجع سابق ص7-8.

8- ريموند ريشنجباخ ، سيلقن أوخر : التنمية صفر، ترجمة سهام الشريف ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، 1978، ص 50 .

9 – نفس المرجع ، ص 14، 15 .

10- فاطمة أحمد حسن ، مرجع سابق ص14.

11- Beat burgenmrier : op cit .p195.

12- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط .التنمية المستديمة : دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2007، ص 61 إلى 65.

13- نفس المرجع ، ص70-74.

14- جون بيليس وستيف سميث : عولمة السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث ، 2004 ، ص 266-267 .

15- فاطمة احمد حسن ، مرجع سابق ص 22- 23 .